الفصـل الثـــــاني

حـــــول الشـــرطـــة

- تمهيد
- نبذة تاريخية عن الشرطة في الجزائر
- الشرطـــــة الجزائـــرية
- الشرطة الرستمية
- الشرطة الحمادية
- الشرطة الزيانية
- الشرطة الجزائرية أثناء الفترة العثمانية
- شرطة الأمير عبد القــادر
- المراحل الكبرى للشرطة الجزائرية بعد الاستقلال
- ماهية الشرطة
- دور ومهام الشرطة الجوارية الجزائرية
- مهام الشرطة

تمهيد :

يعتبر الأمن حاجة أساسية للأفراد ،كما هو ضرورة من ضرورات بناء و تطور المجتمع و صمام أمان لبقائه، و مرتكز أساسي من مرتكزات تشييد الحضارة ، فلا أمن بلا استقرار و لا حضارة بلا أمن ، و لا يتحقق الأمن إلا في الحالة التي يكون فيها العقل الفردي و الحس الجماعي خاليا من أي شعور بالتهديد للسلامة و الاستقرار ، فالإنسان يستشعر منذ ولادته حاجته إلى الاستقرار بصورة غريزية و لا يهدأ باله إلا إذا شعر بالأمان والاطمئنان.

ويعد محافظة الشرطة هو احد ابرز واهم الاقسام في الدولة كما نه يهدف الى الحفاظ على الامن والنظام و يعمل بجد واجتهاد على منع وقوع الجرائم والاخطاء الشنيعة ، كما انه يعمل ايضاً اي قسم الشرطة على حماية الافراد في المجتمعات ، و للشرطة عدة اقسام فهناك شرطة النجدة ، بالإضافة الى شرطة

المرور والتي تقوم على تنظيم امور السير وحل الخلافات في الطرقات كما انها المسؤولة ايضاً عن الحوادث التي قد تصيب المركبات ، كما انها تساهم في تأمين المواصلات للأفراد بالإضافة الى انها تساهم وتساعد بالبحث عن المفقودين ، كما ان هناك الشرطة البيئية والتي تقوم على حماية البيئة ومخالفة من يقوم على اي عمل يؤدي الى تلويث البيئة .

1 –نبذة تاريخية عن الشرطة في الجزائر :

1-1- الشرطة الجزائرية:

الشرطة الرستمية:

شهدت الجزائر ظهور أول نموذج للشرطة الوطنية خلال القرون الوسطى بمدينة تيهارت عاصمة الدولة الرستمية الموجودة بقاياه الأثرية اليوم على بعد نحو سبعة 07 كلم عن مقر مدينة تيارت الحالية ، وقد كان ذلك سنة (160هـ/ 776م) على يد الإمام القاضي العادل عبد الرحمان بن رستم ، مؤسس أول دولة وطنية تظهر على الراضي الجزائرية بعد الفتح العربي الإسلامي لمنطقة شمال إفريقيا سنة (50هـ/670م) ، تاريخ تكريسه بشكل نهائي من طرف الصحابي الجليل – عقبة بن نافع- وقد أعز عبد الرحمان بن رستم مهمة القيام بهذه المهمة النبيلة إلى نفر فحول قبيلة نفوسة ، لما كانوا يتحلون به من استقامة ، نزاهة وصرامة نحو كل معتدي على حقوق آخرين وحدود الشرع الإسلامي الحنيف طيلة حكمه المقدر بنحو 11 سنة (160-171هـ/ 776-787م).

الشرطة الحمادية :

عرفت الشرطة فترة نوعية عملاقة في الدولة الحمادية ، ثاني دولة جزائرية خلال القرون الوسطى، حيث توسعت مهامها إلى حراسة الأسواق والأحياء وشوارع المدن وأبواب العاصمة وتأمين الطرقات الموصلة لها ، ومراقبة الموانئ والسير على راحة التجار والمسافرين الأجانب ، وتوفير لهم الأمن والطمأنينة على أرواحهم ومتاعهم بداخل الفنادق التي ينزلون بها كما كانوا ينظمون دوراتهم

الاستطلاعية ليا مصحوبين بأسرب من الكلاب لتحديد أماكن المتسكعين عقب الإعلان عن توقيف التجول بواسطة " البراح"

نتيجة كل هذه المهام ،والتدابير الوقائية المتخذة في سبيل حفظ النظام العام والمداومة على استقراره، واستتباب الأمن وإجلال السلم بين أفراد الجماعة ، نالت الشرطة الحمادية مكانة مرموقة في هرم النظام الإداري للدولة وعاد صاحب الشرطة بداخل العاصمة ، يخضع إلى سلطة أمير الدولة مباشرة ، فيما اصبح خلفاؤه على المدن والمقاطعات يخضعون بدورهم إلى سلطة حاكم المدينة ، أو حاكم المقاطعة ، من غير واسطة إدارية أخرى تربط بينهم ، وقد فرقت الشرطة الحمادية بين سجون الرجال وسجون النساء التي أسندت مهام إدارتها إلى نساء أمينات من أهل الورع والصلاح.[1]

3-1-1 الشرطة الزيانية (633-692ه/ 1235/1554م):

اتخذت الدولة الزيانية ثالث وآخر دولة جزائرية خلال القرون الوسطى ، شرطة خاصة بها على غرار الدولتين المحليتين السابقتين وقد كان يسمى قائدهم بالحاكم بدل صاحب الشرطة، كما كان متعارف عليه من قبل ، وقد رسم لنا أحد ابرز أمراء هذه الدولة على الإطلاق الا وهو : ابو حمو الثاني موسى بن ابي يعقوب يوسف بن عبد الرحمان بن يحي بن يغمراسن بن زيان (723-791هـ/1323-1388م)شروط انتقاء هذه الشخصية في كتابه المعنون بـ:" واسطة السلوك في سياسة الملوك"، الذي نشر لأول مرة بتونس عام (729هـ/1826م)وهو الكتاب الذي ألفه في حدود سنة (765هـ/1363م)والذي أجمل فيه وصاياه السياسية والإدارية والعسكرية لولي عهده ولده :" أبا تاشفين" حيث قال مخاطبا إياه : " يا بني للك أن تتخير صاحب الشرطة ،لأنها عند الملوك أكبر خطة فتقدم لها من يكون صاحب ديانة وعقل وهمة ومكانة سياسية وراي وفراسة وذلك الكتاب الذي ماتزال المكتبة الوطنية بالحامة تحتفظ به بنسخة مخطوطة ، محفوظة تحت رقم القيد 1374.

4-1-1 الشرطة الجزائرية أثناء الفترة العثمانية (919-1230هـ/1519-1830م)

إن أهم ما كان يميز التواجد العثماني بالجزائر هو الأمن والاستقرار بحيث أجمع المعاصرون من الأوروبيون أن المواطن الجزائري عرف نوعا من الأمن وفرته له الشرطة العاملة بمختلف بياليك الجزائر، والجدير بالإشارة أن الشرطة كانت مقسمة غلى قسمين شرطة خاصة بالأتراك والكراغلة وهم جزائريون منحدرون من أب تركي بالجيش التركي وأم جزائرية ، وشرطة خاصة بالأهالي ، ولصرامة الشرطة العثمانية وتشددها بالجزائر ، أصبحت بعض الجرائم كالقتل مثلا شبه منعدمة وعلى العموم فإن الشاوش، وهم هيئة من الشرطة تابعة مباشرة لسلطة الداي من صلاحياتها توقيف أي باي يتعدى على القانون ، وكانوا غير مسلحين ويستعملون القوة البدنية في القبض على المجرمين ، وخير دليل على شدة الجهاز وشمول رقابة الشرطة ، شهادة القنصل الأمريكي بالجزائر،" **وليام تشالز**" (1816-1824م) الذي كتب في مذكراته : أنا اعتقد أنه لا توجد مدينة أخرى في العالم يبدي فيها البوليس نشاطا أكبر مما

1 -العزوزي ربيع ،اتجاهات الطلبة نحو الشرطة الجوارية وحفظ الأمن في المجتمع الجزائري ، أطروحة دكتوراة في علم النفس الإجتماعي ، 2007/2008

تبديه الشرطة الجزائرية التي لا تكاد تفلت من رقابتها جريمة كما أنه لا يوجد بلد آخر يتمتع فيه المواطن وممتلكاته بأمن أكبر" وهذه الشهادة خير دليل على ما عرفته الجزائر في تلك الفترة من أمن إلى درجة أنه وصفت "بالبلد الأمين".[2]

1-1-5 : شرطة الأمير عبد القــادر (1230-1247هـ/ 1830-1847م)

تمت مبايعة الأمير عبد القادر ، مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة من طرف مشايخ وأعيان قبائل البلاد في 28-11-1832م ، ولقب منذ ذلك الحين بأمير المؤمنين وشرع في إرساء ، دعائم حكومة دولته الفتية على نمط نظم الدول الغربية المعاصرة له ، حيث أنشأ على الصعيد المركزي هيئة تنفيذية ، قوامها سبعة نظارات ، او وزارات بتعبيرنا الحالي ، كان من جملتها وزارة الداخلية التي أسند مهام تسيرها إلى السيد : **" ابي محمد المولد بن عراش"** وهيئة استشارية سامية سماها : " المجلس الشوري الأميري العالي" عددها إحدى عشر عضو من كبار العلماء وأخلص أعيان البلاد، هذا على الصعيد المركزي للدولة ،أما على صعيد المحلي فقد اعتمد إلى تقسيم التراب الوطني إلى جملة من المقاطعات الإدارية ، سماها كما هو عليه الحال اليوم بالولايات، حيث يحكمها نيابة عنه يسمى خليفة الأمير المؤمنين بتدبير مختلف الشؤون البلاد بما فيها حفظ الأمن العام .وتوفير الأمن والحماية للرعية وأملاكها، ولكن لم يقتصر دوره على حفظ النظام العام ، وإنما تعداه بتكوين شرطة خاصة ، موزعة على مختلف المدن والشوارع وحتى معسكرات جيشه المتنقلة ، حيث كان يسمى افرادها بالشاوش وكان سلاحها العصى فقط وتستعمل للضرورة .

وعلى رغم بساطة عتادهم وعدتهم إلا أنهم عرفوا كيف يؤدون واجبهم المهني بصورة مثالية عالية ، أثارت استحسان الأهالي وكذلك الأجانب يقول كولونيل سكوت الإنجليزي : "والتصريح الذي أدلى به الأمير عبد القادر سنة 1838 ، والذي قال بأن أي إنسان يستطيع أن يسافر في أي منطقة من ممتلكاته وعلى ظهره كيس من ذهب دون أن يتعرض إلى السرقة ، أو السطو عليه ، تصريح صادق وحقيقي والفرق بين كفاءة الأمير عبد القادر وكفاءة الحكومة الغربية في قمع الجرائم ، وإقرار الأمن فرق كبير جدا".

1-2 المراحل الكبرى للشرطة الجزائرية بعد الاستقلال :

أهم المراحل التي مرت بها الشرطة الجزائرية بعد الاستقلال تمثلت في :

1-2-1 الفترة ما بين 1962-1965

تأسست المديرية العامة للأمن الوطني ، بمرسوم في 22 جويلية 1962 ، وسلمت المهام لأول مدير عام للأمن الوطني من طرف مندوب النظام العمومي في الهيئة المؤقتة ، والمنشأة وفقا للاتفاقيات ايفيان

2 العيزوزي ربيع ،اتجاهات الطلبة نحو الشرطة الجوارية وحفظ الأمن في المجتمع الجزائري ، أطروحة دكتوراة في علم النفس الإجتماعي ، 2007/2008

والمنصــبة غــداة وقــف إطلاق النــار فــي 19مــارس 1962 بالمنطقــة المســماة بالصــخرة السوداء(بومرداس).

ومن أولويات المهام المنوطة بالمديرية الجديدة ، هي ملئ الفراغ المتروك عقب الرحيل الجماعي لجميع موظفي الشرطة الفرنسية ، الذين كانوا يكونون الأغلبية الساحقة المكونة للشرطة آنذاك، وقد شكلت العناصر الجزائرية المتبقية هذه الشرطة النواة الأولى للشرطة الجزائرية ، بعد أن انظم إليها في تلك الفترة لإطارات قدموا من تونس والمغرب وكانوا لا يتعدى عددهم لا يتجاوز المائة ، كما التحقت بهم مجموعة أخرى من الشبان برتبة محافظ الشرطة عددهم 30 بعثت بهم جبهة التحرير الوطني إلى أكاديمية الشرطة بالقاهرة خلال السنتين للثورة التحريرية ، وكان مساهمتهم حاسمة في التكوين أنذاك.

وفي هذا الصدد تم تدشين العديد من المدارس الشرطة كمدرسة حسين الداي لتكوين الإطارات سنة 1962 ، وكانت المديرية العامة أنذاك تابعة للوزارة الداخلية متخذة مقرها بقصر الحكومة ، ومن ابرز مهام المنوطة بها نذكر.

- حمايــة الأشخاص والممتلكات الخاصة و العامة
- السهر على احترام القوانين والنظم التي تنظم الحياة الاجتماعية عامة.
- السهر على حماية المجتمع من كل ما يخل بالنظام العام أو الاعتداء على الحريات الخاصة والعامة
- السهر على الوقاية وكذا ردع كل مخالفات والجنح والجرائم المرتكبة بجمع كل الدلائل والقرائن الضرورية لتطبيق العدالة الجنائية بالتعاون مع الهيئات القضائية وسلطات البلاد
- إعلام السلطات العليا بالوضع السياسي والاجتماعي و الاقتصادي وكذا الثقافي السائد في البلد عن طريق تقارير وتحاليل عن الرأي العام.
- المساهمة في حماية المؤسسة الوطنية من كل محاولات المساس باستقرارها وسيرها العادي.
- مراقبة الحركة عبــر الحدود سواء فيما يتعلق بالمواطنين أو الأجانب بتطبيق التنظيم المعمول به
- فرض احترام القوانين المتعلقة بدخول وإقامة الأجانب بالتراب الوطني[3] .

2-الشرطة الجزائرية:

3 - العيزوزي ربيع ،اتجاهات الطلبة نحو الشرطة الجوارية وحفظ الأمن في المجتمع الجزائري ، أطروحة دكتوراة في علم النفس الإجتماعي ، 2007/2008

- تقوم بمهمة حفظ الأمن والنظام العام بالمدن الجزائرية الكبرى والمناطق الحضرية بالإضافة إلى ضمان حماية الأشخاص والممتلكات والتحقيق في الجرائم والقبض على الجناة كما انها تؤدي مهامها الروتينية الأخرى مثل مراقبة حركة المرور .
- جهاز الشرطة الجزائري هو جهاز تحت قيادة المديرية العامة للأمن الوطني DGSN برعاية وزارة الداخلية ، تم إنشاؤها بموجب مرسوم 22 جويلية 1962 لتخلف المديرية العامة للشرطة الوطنية الفرنسية بعيد استقلال الجزائر عن فرنسا .
- تم تصنيف الشرطة الجزائرية في المرتبة الرابعة كأحسن شرطة من قبل انتربول والسادسة عالميا من حيث عدد الأفراد مقارنة بعدد السكان من قبل وكالة بلومبرغ.
- يتكون جهاز الشرطة من فروع تنفيذية وتحقيق خدمات مساندة ، وتنظم الشرطة الجزائرية وفقا للتنظيم الإداري الوطني كمايلي :

3- دور ومهام الشرطة الجوارية الجزائرية :

المهمة المستعجلة للشرطة ليست بالهيئة في معالجة مخلفات العشرية أو السنوات الأزمة الموصوفة بالسوداء الذي تولد عنها تفكير سلبي لعدم التحضر ، بما أن الحضارة تبدأ من الأشياء البسيطة ، فالشرطة الجوارية والذي شعارها أنها شرطة العموميات والتكفل حتى الأشياء البسيطة للحياة اليومية لمواطن تتمحور مهامها في ما يلي :

- الاتصال المباشر مع المواطن من أجل أنسنة العلاقات بين الشرطة والمواطن.
- خلق مناخ يسوده الأمن والثقة في الحي.
- الاستماع الدائم للمواطنين قصد التعرف على انشغالاتهم
- توجيه المواطن وتقديم الإعانة له في إطار قانوني ضمن صلاحيات الشرطة.
- اكتشاف انشغالات كل الفئات الاجتماعية للقطاع واتخاذ التدابير اللازمة (مساهمة الشراكة لحل المشاكل الخارجة عن اختصاص الشرطة).
- خلق روح التربية المدنية وتشجيع تطورها من خلال المكافحة الدائمة ضد عدم التحضر الذي يدهور الحياة اليومية للمواطن.
- تحسين المواطن بدوره في الأمن الوقائي لمحيطه وبالخصوص عن طريق التربية المستمرة لفئة الشباب .
- تطبيع علاقة المواطن مع الشرطي حتى يصبح المواطن مندمج في تسيير شؤون حية من خلال تجسيد الإدارة الجماعية كقاعدة اساسية للنظام العمومي .

- المعرفة الجيدة للقطاع وكل ما يضمنه من نقاط الاستراتيجية بما فيها مختلف مصالح وبالخصوص المؤسسات الإدارية ، هياكل الدولة والهياكل الخاصة .المؤسسات التجارية الواقعة في المحيط وكل ما هو مهم للتسيير الحسن عن طريق الوقاية .
- التعرف على الأعيان وهم الشخصيات لهم التأثير على سكان الحي والتي تكون الوسيط الأفضل في حالة الأزمة.
- أن تكون الشرطة الجوارية على علم بكل ما يدبر ، يقال أو يحضر من أجل تقليص فعالية كل ما يمكن يأخذ صبغة خطيرة وبالتالي إبراز الدور الوقائي للشرطة الجوارية في إطار التكهن بكل العلامات المدبرة التي من شأنها المساس بالأمن أو الأمن العمومي .
- أن يكون الشرطي سفير مؤسسة الشرطة وبالتالي يحمل مهمتها النبيلة حتى داخل بيته بقطاعه ومفهومه الواسع.

ويجب الإشارة هنا أن هذه ليست فقط مهام وأدوار الشرطة الجوارية بل لها أدوار ونشاطات كبيرة لأنه من المعروف أن ما يستاء منه المواطن الجزائري ويعكر صفو حياته اليومية ، ليس الإجرام الكبير والإرهاب فقط ، بل الفوضى الناجمة من الانحراف المتجدد والدائم كالاستحواذ على الطريق العمومي ، التجارة غير القانونية أشكال الغش بين التجار في الأسواق والأسواق السوداء ، رمي النفايات ، التسول، السير العشوائي ، ألعاب القمار في الطريق العمومي ، الضوضاء ، وهذا ما يدل على أن الشرطة هي تهتم حتى بالأشياء البسيطة التي تؤدي إلى زعزعة أمن المواطن النفسي ، الفكري ، الاجتماعي ، الاقتصادي، المعيشي ، البيئي.

المصالح المركزية:

يقع مقر المديرية العامة للأمن الوطني بنهج محمد ونوري باب الواد بالعاصمة ، وبها تقع كل مديريات والمصالح المركزية لها وهي على النحو التالي :

- **المديريات المختصة**
  - مديرية الشرطة القضائية
  - مديرية الاستعلامات العامة
  - مديرية الوحدات للحفظ النظام
  - مديرية الأمن القومي

- مديرية شرطة الحدود
- مديرية التقنية والإدارية والإسناد
- مديرية المــوارد البشرية
- مديرية المالية والوسائل
- مديرية التعليم و المدارس
- مديرية الاتصالات السلكية واللاسلكية والاتصال

- المصالح المركزية
- المصلحة المركزية للاتصال والصحافة
- المصلحة المركزية للصحة والنشاط الاجتماعي والرياضات

- **المصالح الجهوية و تنقسم إلى:**

حيث كل مصلحة لها عدد من الولايات التي تشرف عليها:

1- **ناحية الشرق :** وتقع المراكز الجهوية للأمن بهذه الناحية بمدينة قسنطينة وتشرف على كامل ولايات الشرق
2- **ناحية الغرب :** وتقع المراكز الجهوية للأمن بهذه الناحية بمدينة البليدة
3- **ناحية الجنوب الشرقي:** وتقع المراكز الجهوية للأمن بهذه الناحية بمدينة ورقلة
4- **ناحية الجنوب الغربي:** بشار

كما تضم الهياكل الجهوية للأمن الوطني

- المفتشية الجهوية
- المصلحة الجهوية للمالية والوسائل
- المصلحة الجهوية للوسائل التقنية
- المصلحة الجهوية للشرطة الحدود
- المصلحة الجهوية لمكافحة المدخرات
- المجموعة الجهوية لوحدات فقط النظام
- الغرفة الجهوية للتحريات حول الهجرة السرية .

مهام الشرطة :

تتولى المديرية العامة للأمن الوطني في إطار صلاحياتها، السهر على احترام القوانين والتنظيمات لاسيما:

- ضمان حماية الأشخاص الممتلكات
- التحري ومعاقبة المخالفات الجزائرية والبحث وإلقاء القبض على مرتكبيها
- الحفاظ واسترجاع الأمن العمومي
- البحث عن المعلومات لفائدة السلطات المختصة
- الوقاية من الجريمة والانحراف.
- مراقبة حركته تدفق الاشخاص على الحدود
- المساهمــة في عمليات أمن الدولة
- السهـــــــر على حماية أمن الموانئ والمطارات والمؤسسات العمومية أو المتطلبات الأجنبية
- ضمان الشرطة الإدارية
- المشاركة في العمليات الكبرى للدولة في إطار المهام المنوطة بها .
- تتصف الخدمات التي تقدمها أجهزة الشرطة ذو طبيعة خاصة تختلف عن بقية أجهزة القطاع العام في الحكومات لتنوع العمل الشرطة فهو يقوم بتقديم الخدمة لكل المواطنين ، لما يستم به هذا الجمهور من اختلاف التناقض والسلوكيات المختلفة ولذلك فإن خصوصية الشرطة هي :
- نشاط غير ربحي إذ يستغني المعيار المادي لتحليل التكلفة والعائد ويبقي المعيار المعنوي من خلال الإدراك لخدمة الأمن والإحساس بها من قبل المواطن
- إن اختلاف سلوكيات المواطنين وشخصياتهم فهناك الملتزم وهناك خارج عن القانون وهناك المتطرفون وهذا ينعكس على شكل وأسلوب الخدمة المقدمة لهم.
- إن المخرجات التي تقدمها الشرطة يصعب أحيانا قياسها لكنها ملموسة في نتائجها بالإحساس بالأمن
- بما أن جهاز الشرطة يعتبر من أجهزة المنفذة للقانون فهذا قد يتعارض مع بعض المواطنين الخارجين عنه
- عمل الشرطة يكون دائما تحت الأضواء ويتعرض لضغوطات من مؤسسات المجتمع المدني لمختلف أشكاله
- أجهزة الشرطة تتحمل أخطاء القرارات التي تصدر عن المسؤولين في الحكومات مثل قرارات رفع الأسعار تفشي البطالة ، التوظيف ، وما ينجم عن ذلك من اضطرابات واتهامات واحتياجات الأمر الذي يدفع لجهاز الشرطة لتحمل تلك المسؤولية أمام الجمهور لأنه يتعامل معه نيابة عن الدولة
- إن أجهزة الشرطة مقيد بأعماله لقوانين صارمة تمتاز بالضبط والربط الناجم عن الطبيعة الخاصة وفق أحكام من الصرورة الهادئة للمصلحة العامة .

- وجود بعض الحواجز والإحجامات من بعض الأفراد الجمهور للتعامل مع الشرطة نتيجة سلوكيات سيئة لبعض افراد الشرطة أو تراكمات سابقة عن العلاقة بين رجل الشرطة والمواطن
- تنوع أعمال الشرطة وأخذها مزيدا من الواجبات عن وزارات ودوائر حكومية أخرى يجعلها عرضة الانتقاد والأولى أن تلتزم لما حدده قانونها فقط.
- صعوبة الالتزام بالإدارة الديمقراطية لجميع الوحدات الشرطة لتنوع أعمالها وكذا اختلاف الموقع الجغرافي و الخدمة.
- المضاعفات الناتجة هي أخطاء أفراد الشرطة لاتساع التأثيرات السلبية المترتبة عليها
- صعوبة استعمال أسلوب قيادي واحد لأن الضبط يقوم على الحزم والطرق في العمل
- لاوجود لمنافسة او منافسين لرجال الشرطة لأنها تمثل الحكومة ا, الأداة التنفيذية للحكومة لتطبيق القوانين والأنظمة
- لاوجود لحسابات كمية واحتمالية والأدوات الاحصائية لا تصلح أحيانا في العمل الشرطي
- الطبيعة الخاصة لتطبيق القانون وضبط التصرفات الجمهور وتجعل العاقة تتسم بالتحفظ والحذر من الجانبين .